نشرة صندوق النقد الدولي

مقر الصندوق: على مدار عقدين كاملين، حدث تحول جذري في سياسة الشفافية المعتمدة لدى الصندوق، مما جعل المؤسسة موضع مساءلة أكثر من ذي قبل (الصورة: صندوق النقد الدولي)

آفاق الاقتصاد العالمي

الصندوق يعتمد تدابير جديدة لتعزيز الانفتاح

جيليان نكاتا

إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة

٢٢ يوليو ٢٠١٣

- مراجعة الشفافية لعام ٢٠١٣ تدعو إلى التبكير بنشر تقارير الصندوق
- السياسة الحالية تم تطويعها لتتلاءم مع مشهد الرقابة الجديد
- الصندوق يعتزم نشر مزيد من التقارير عن الإقراض وتبسيط أدوات التواصل مع الجمهور

أعلن صندوق النقد الدولي أن مجلسه التنفيذي أجرى مراجعة لسياسة الصندوق مؤخرا وأيد فيها الإجراءات الرامية إلى زيادة كم المعلومات التي يتيحها الصندوق للجمهور العام ودرجة حداثتها ومدى إتاحتها.

وتنص سياسة الشفافية على تشجيع نشر وثائق البلدان الأعضاء، شريطة موافقة البلد العضو. وقد خلصت المراجعة إلى كفاءة نظام النشر القائم على أساس "اختياري ولكنه مفترض الحدوث"، وقامت بإدخال بعض التنقيحات الجديدة عليه.

وتأتي مراجعة ٢٠١٣ لسياسة الشفافية المعتمدة لدى الصندوق عقب الإصلاح الشامل لكيفية تنفيذ رقابة الصندوق — أي المتابعة المنتظمة من الصندوق لاقتصادات بلدانه الأعضاء. كذلك تمثل المراجعة إجراءً لاحقا لإصلاحات ٢٠٠٩ التي قررها الصندوق والتي أدت إلى تغيير محور التركيز في سياسة الشفافية من "لماذا نفصح عن المعلومات؟" إلى "لم لا نفصح عن المعلومات؟"

وفي هذا الصدد، قالت السيدة تالين كورنشليان، رئيسة قسم الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بالصندوق: "نرحب بقرار المجلس التنفيذي الصادر في ٢٤ يونيو الماضي، والذي سيساعد في زيادة معدلات نشر الوثائق وسرعة السماح بنشرها وتطويع سياسة الصندوق بشأن الشفافية لمقتضيات إطار الرقابة الجديد."

وقد أدت الإصلاحات طوال العقدين الماضيين إلى تحول جذري في سياسة الشفافية المعتمدة لدى الصندوق، مما أتاح له المساهمة بشكل علني في النقاشات العامة أثناء الأزمة العالمية، والاستجابة للفصح المتعمق لأنشطته التمويلية التي زادت مؤخرا، مع الحفاظ على الدور الذي يؤديه الصندوق كناصح أمين لبلدانه الأعضاء.

ويُنشَر اليوم بالفعل أكثر من ٩٠% من وثائق الصندوق القُطْرِية ودراساته المتعلقة بالسياسات. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ الصندوق يتيح للجمهور بالتدريج الاطلاع على وثائقه المحفوظة، كما يتفاعل مع الجمهور بانتظام عن طريق أنشطة التواصل الخارجي وجلسات الإعلام التي ينظمها للصحافة ونشر المعلومات عن طريق موقع الصندوق الخارجي على شبكة الإنترنت.

ضرورة للمهمة المكلف بها بالصندوق

جاء التحول إلى مزيد من الانفتاح بدافع من تزايد إدراك المجتمع الدولي لضرورة تعزيز الشفافية حتى يتمكن الصندوق من أداء المهمة المنوطة به. فالشفافية تعزز فعالية الصندوق بإتاحة الفرصة للجمهور كي يطلع على آرائه ومداولاته، ومن ثم إتاحة المعلومات اللازمة للنقاش العام وبناء التأييد للمشورة التي يقدمها الصندوق بشأن السياسات، كما أنها تعزز شرعية الصندوق عن طريق زيادة مساءلتها.

وفي مراجعة ٢٠١٣، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على سلسلة من التغييرات في سياسته القائمة، ومنها:

- **تعزيز نظام نشر التقارير المعنية بالإقراض من الصندوق:** نتيجة للتغييرات الأخيرة في سياسة الشفافية، لن تصدر توصية عامة من مدير عام الصندوق بأن يوافق المجلس التنفيذي على طلبات الإقراض ما لم تكن سلطات البلد المعني قد وافقت على نشر التقرير المصاحب الصادر عن خبراء الصندوق. وبالفعل، ينطبق هذا النظام المعزز للنشر على التقارير المتعلقة بطلبات الإقراض الكبيرة.

- **تشجيع التعجيل بالنشر:** حدد الصندوق توقيتا متوقعا لنشر معظم الوثائق هو ١٤ يوما من عقد اجتماع المجلس التنفيذي ذي الصلة. وإذا لم ينشر التقرير القُطْري بعد ٢٨ يوما، يصدر الصندوق بيانا وقائعيا يؤكد فيه أن مناقشة المجلس قد تمت ويوضح حالة نشر التقرير ذي الصلة.

- **تقديم تأكيدات أقوى حول معاملة المعلومات السرية:** نظرا لهذه المهمة المنوطة بالصندوق على وجه التحديد، يتعين عليه تحقيق التوازن بين ضمان حصول المجلس على أقصى قدر ممكن من المعلومات من ناحية ومراعاة سرية المعلومات المؤتمن عليها الصندوق من بلدانه الأعضاء من ناحية أخرى. وطبقا للسياسة المعدلة، سيقدم خبراء الصندوق تأكيدات أقوى للبلدان الأعضاء عن كيفية حماية الصندوق للمعلومات السرية.

- **تبسيط وسائل التواصل مع الجمهور:** سيتم استخدام مصطلح واحد — "هو مصطلح "بيان صحفي" — لمنتجات التواصل الخارجي، مع وقف استخدام مصطلح "نشرة معلومات معممة". وسيسعى الصندوق جاهدا لترجمة البيانات الصحفية إلى لغات غير الإنجليزية حيثما أمكن ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت المراجعة التقدم في إتاحة محفوظات الصندوق للاطلاع العام.

التكيف مع مشهد الرقابة الجديد

كانت مراجعة ٢٠١٣ فرصة لمعالجة التحديات الجديدة أيضا. فمنذ بداية الأزمة، زادت كثافة الطلب على تقييمات الصندوق متعددة الأطراف والتي تغطي عدة بلدان. وأدى ذلك إلى إصدار مجموعة من المنتجات المتعددة تغطي عدة بلدان، وهي نوعية من المنتجات تحتاج إلى قواعد محددة للنشر. وقد أرست الإصلاحات التي تمت الموافقة عليها مؤخرا قواعد جديدة لمعاملة هذه الوثائق التي تغطي عدة بلدان ليتم الاسترشاد بها في تعديلها ونشرها.

وفي هذا السياق، قال السيد غافين غراي، عضو الفريق المعني بسياسة الشفافية في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، إن "هذه التغييرات ستساعد على ضمان استمرار الصندوق في نشر تقارير صريحة وشاملة تغطي عدة بلدان، مع حماية حقوق كل بلد عضو حسبما تنص عليه السياسة المعتمدة."

وفي ٢٤ يونيو ٢٠١٣، دخلت حيز التنفيذ على الفور كل التعديلات التي تم إقرارها مؤخرا — والتي تم وضعها بعد عملية تشاورية مع المنظمات غير الحكومية، إلى جانب المسوح التي أجراها الصندوق لاستطلاع آراء البلدان الأعضاء ومديري الإدارات والخبراء في الصندوق وممثلي لوسائل الإعلام.

روابط ذات صلة:

طالع التقرير
صحيفة وقائع عن الشفافية
طالع التقرير المرجعي
طالع القرارات
البيان الصحفي